هدفٌ سُجِل في المكاتب؟

لماذا يظلّ السنغال بطلاً لأفريقيا — ولماذا ينبغي أن يظلّ كذلك أمام محكمة التحكيم الرياضي

تحليل قانوني لنهائي كأس أفريقيا 2025 في ضوء اجتهاد محكمة التحكيم الرياضي بشأن استقرار النتائج والانسحاب والسلطة التقديرية للاتحاديات

ميغيل أنخيل غالان كاستيانوس

خريج كلية الحقوق

رئيس المركز الوطني لتدريب المدربين (CENAFE)

أولاً: المقدمة: حين تُحسم كرة القدم في غرف الاجتماعات

في الثامن عشر من يناير 2026، في الرباط، توّج السنغال بطلاً لكأس أفريقيا للأمم 2025 أمام المغرب، البلد المضيف، في مباراة جرت في أجواء مشحونة بالتوتر البالغ، وبلغت النتيجة النهائية 1-0 في الوقت الإضافي، وجاءت بعد مئة وعشرين دقيقة من اللعب. بيد أن لجنة الاستئناف بالاتحاد الأفريقي لكرة القدم (CAF) أعلنت لاحقاً فوز المغرب بالتخلُف، مستندةً إلى انسحاب السنغال من الملعب. باتت النتيجة مقلوبة، وثارت ضجة إعلامية هائلة. غير أنه، من منظور قانون الرياضة، تكتنف المسألة قدراً أكبر من الضجيج الإعلامي.

يتناول هذا المقال دراسة ما إذا كان قرار لجنة الاستئناف بالاتحاد الأفريقي سيصمد أمام طعن محتمل أمام محكمة التحكيم الرياضي (TAS/CAS) في لوزان، في ضوء اجتهادها المرسّخ في مجال استقرار النتائج ومفهوم الانسحاب ونطاق السلطة التقديرية الاتحادية. وتكشف الخلاصة، كما سيُعرض، عن أسباب قانونية راسخة تدعم بقاء التتويج بعهدة السنغال، وأن قرار الاتحاد الأفريقي يخرج عن المعايير التفسيرية التي كرّسها التحكيم الرياضي ذاته.

ثانياً: الوقائع: نهائية جرت، اكتملت، وعكّرتها التوترات

خلال النهائية المقامة في 18 يناير بالرباط، حدث تصعيد حادّ وبالغ الخطورة. ففي الوقت بدل الضياعة، وبعد الحكم بضربة جزاء لصالح المغرب، حاول مشجعون محليون اقتحام الملعب، فترك المنتخب السنغالي الميدان احتجاجاً. استمر الانقطاع نحو خمس عشرة دقيقة، ثم عاد اللعب، وتصدّى حارس السنغال ضربة الجزاء، وسجّل السنغال الهدف الوحيد في الوقت الإضافي محرزاً اللقب.

في المرحلة التأديبية الأولى، فرض الاتحاد الأفريقي عقوبات مالية ورياضية بالغة على الاتحادين السنغالي والمغربي، دون أن يمسّ النتيجة الرياضية. بيد أن لجنة الاستئناف بالاتحاد الأفريقي اتخذت قراراً مختلفاً جذرياً، إذ أعلنت خسارة السنغال بالتخلُف (3-0 للمغرب)، ويجوز الطعن في هذا القرار أمام محكمة التحكيم الرياضي.

ثالثاً: المفهوم القانوني للانسحاب: سابقة TAS 2019/A/6483 (ويداد - الترجي)

يشكّل الحكم الصادر عن محكمة التحكيم الرياضي في 18 سبتمبر 2020 في قضية TAS 2019/A/6483 (ويداد أتليتيك ضد الاتحاد الأفريقي والترجي سبورتيف دو تونس) المرجعُ الرئيسي في هذا الشأن. يكشف القياس التحليلي بين الحكمين عن نتائج متباينة لصالح السنغال.

1. وقائع قضية ويداد وتمييزها عن CAN 2025

في نهائية 2019، غادر ويداد أتليتيك الميدان في الدقيقة 59، محتجّاً بعدم توفّر تقنية الفيديو (VAR) لمراجعة هدف رفض. بعد تفاوضات مطولة، صرّح مدرب ويداد بأن فريقه لن يستأنف اللعب مهما كانت الظروف. أمام هذا الرفض القاطع النهائي، أوقف الحكم المباراة، وخسر ويداد بالتخلُف.

أما في CAN 2025 فالتسلسل الوقائعي مختلف تماماً: انسحب المنتخب السنغالي خمس عشرة دقيقة، ثم عاد إلى الميدان، واستؤنف الحكم اللعب، واكتملت المباراة وفق اللوائح. لم يصدر رفض نهائي. انتهت المباراة.

2. التعريف القانوني للانسحاب في حكم TAS 2019/A/6483

حدّدت هيئة التحكيم بدقة شروط الانسحاب بموجب المادة 148 من القانون التأديبي للاتحاد الأفريقي. يشترط الحكم أن يكون الرفض نهائياً وقاطعاً، بحيث يجد الحكم نفسه عاجزاً عن الاستمرار. جاء في الحكم:

«يخلص الفريق إلى أن قرار لاعبي ويداد بعدم استئناف اللعب بعد انقطاع المباراة في الدقيقة 59 يشكّل انسحاباً بموجب المادة 148 من القانون التأديبي للاتحاد الأفريقي، التي تنصّ على أنه إذا رفض فريق خوض مباراة أو مواصلة مباراة بدأت، يُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف دولار (20,000 USD) ويخسر المباراة بالتخلف مبدئيّاً.»

(TAS 2019/A/6483, § 167)

ثمة عنصران جوهريان في هذا النص لصالح السنغال أمام محكمة التحكيم الرياضي:

أولاً: تربط المحكمة الانسحاب بحقيقة عدم عودة الفريق إلى الميدان بصورة نهائية. في قضية ويداد، لم تكتمل المباراة. في قضية السنغال، اكتملت المباراة. الفارق الواقعي حاسم ولا يجوز قانوناً معاملة الحالتين بوصفهما متكافئتين.

ثانياً: عبارة «*مبدئيّاً*» تُفس-ر بوصفها تخويلاً للجهة التأديبية لتدريج العقوبة. الخسارة 3-0 ليست نتيجة تلقائية حتمية، بل قاعدة عامة قابلة للتعديل وفقاً لملابسات كل قضية.

3. غياب تقنية الفيديو حجةٌ إضافية لصالح السنغال

خلصت محكمة التحكيم إلى أن غياب تقنية VAR أو خللها لا يشكّل انتهاكاً لمبدأ تكافؤ الفرص، إذ يتأثر كلا الفريقين بالقدر ذاته. كما أكدت أن وجود تقنية VAR ليس شرطاً جوهرياً من شروط صحة المباراة. وينطبق هذا المنطق على CAN 2025: فالمباراة التي اكتملت، لا يجوز بعد ذلك ادعاء بطلانها.

رابعاً: مبدأ استقرار النتائج في اجتهاد محكمة التحكيم الرياضي

كرّست محكمة التحكيم الرياضي مبدأين عامين بالغي الأثر في هذا الشأن.

1. مبدأ عدم مراجعة قرارات الحكم على أرض الملعب

أكدت المحكمة مراراً أن قرارات الحكم خلال المباراة لا تخضع للمراجعة بالتحكيم إلا في حالات الغش والفساد وانتهاك قواعد صريحة. هذا المبدأ يعني أن قرار الحكم بضربة الجزاء التي أثارت الاحتجاج السنغالي لا يمكن مراجعته تحكيمياً.

2. عدم التدخل حين تُطبّق الاتحادية قواعدها بصورة معقولة

متى طبّقت الاتحادية قواعدها باتساق وبدون تمييز أو تعسّف ومع مراعاة ضمانات المحاكمة العادلة، امتنعت المحكمة عن إحلال تقديرها محل تقدير الاتحادية. في قضية CAN 2025، عامل الاتحاد الأفريقي في مرحلته الأولى دون أن يمس النتيجة. القرار الاستئنافي الذي يقلب النتيجة هو مصدر عدم اليقين القانوني.

3. سابقة اللاعبين غير المؤهلين ودلالتها على عدم آلية الخسارة

في قضية TAS 2018/A/5943 المتعلقة بإشراك لاعب غير مؤهل، أكدت المحكمة أن الاتحادية ليست ملزمة بفرض الخسارة 3-0 متى كانت قواعدها الداخلية لا تجعلها عواقبة تلقائية حتمية. المتغيّر الحاسم هو صياغة النص وبنيته. فإذا كان نظام CAN 2025 للانسحاب يحتمل قراءةٌ متعددة، فلن تجد المغرب سنداً واضحاً لطلبها.

خامساً: حجج كل طرف في طعن محتمل أمام محكمة التحكيم الرياضي

1. موقف الاتحاد الأفريقي / السنغال: لم يقع انسحاب نهائي

يرتكز دفاع السنغال على العنصر الموضوعي: لكي يتحقق الانسحاب يجب ألاّ تتمكن المباراة من الاستمرار بسبب رفض الفريق النهائي. هنا استؤنفت المباراة واكتملت. لم يصدر رفض نهائي. ويضاف إلى ذلك أن عبارة «مبدئيّاً» في المادة 148 تمنح الجهة التأديبية هامشاً من التقدير لتدريج الجزاء، وهو ما استخدمه الاتحاد الأفريقي في مرحلته الأولى بفرض غرامات ضخمة وإيقافات طويلة دون الخسارة بالتخلف.

2. موقف المغرب: الاحتجاج شكّل انسحاباً قابلاً للعقوبة

ينطلق المغرب من فرضية أن غياب السنغال عن الميدان خمس عشرة دقيقة في مرحلة حاسمة يشكّل مادياً انسحاباً يستوجب تطبيق النص التأديبي. غير أن سابقة TAS 2019/A/6483 لا تقدّم سوى دعم محدود: فقد قبلت المحكمة بالانسحاب في واقعة ويداد، لكن على أساس وقائع مختلفة نوعياً. أكبر عقبة ستواجه المغرب هي إثبات أن نتيجة مباراة اكتملت يجب قلبها دون نص صريح ودون تأييد اتحادي في مرحلته الأولى.

3. خطورة قلب نتيجة مباراة اكتملت

تغيير نتيجة نهائية سبق إجراؤها وتسليم الكأس وإغلاق سجل البطولة إجراء استثنائي تماماً يستلزم أساساً قانونياً صلباً ولا يحتمل التأويل. لا يجوز افتراض هذا الأثر المدمّر حين يقبل النص قراءةٌ بديلة. هذا المبدأ هو أقوى ما يصب في مصلحة السنغال.

سادساً: الخلاصة: ينبغي أن يظل السنغال بطلاً

في ضوء التحليل السابق، تتبلور الاستنتاجات المؤقتة التالية، في انتظار أي فصل من محكمة التحكيم الرياضي:

أولاً. كان تصرف السنغال خلال النهائية جسيماً من الناحية التأديبية، واستحق العقوبات الصارمة التي فرضها الاتحاد الأفريقي في مرحلته الأولى. هذا ليس محل جدل.

ثانياً. بيد أن هذا التصرف لا يستوفي شروط الانسحاب بمفهومه القانوني الدقيق وفقاً لحكم TAS 2019/A/6483، إذ استؤنفت المباراة واكتملت وفقاً للوائح.

ثالثاً. النص المطبّق على الانسحاب، وفقاً لتفسير محكمة التحكيم ذاتها، لا يفضي تلقائياً إلى الخسارة 3-0. عبارة «مبدئيّاً» تُخوّل الجهة التأديبية تدريج الجزاء، وهو ما فعله الاتحاد الأفريقي في مرحلته الأولى.

رابعاً. مبدأ استقرار النتائج وعدم التدخل حين تُطبّق الاتحادية قواعدها بصورة معقولة يعمل بقوة في هذه القضية: قلب نتيجة نهائية اكتملت يستلزم أساساً قانونياً لا مجال فيه للتأويل، وهو غائب هنا.

خامساً. قرار لجنة الاستئناف بالاتحاد الأفريقي، بقلب النتيجة وحرمان السنغال من اللقب، يخرج عن المعايير التفسيرية لمحكمة التحكيم الرياضي ذاتها، وإذا وصل الأمر إلى لوزان فثمة فرص جدية لإلغائه. الهدف ينبغي أن يظل في الملعب — لا في غرف الاجتماعات.

الحواشي والمراجع القضائية

1. TAS/CAS 2019/A/6483، ويداد أتليتيك ضد الاتحاد الأفريقي والترجي سبورتيف دو تونس، حكم 18 سبتمبر 2020. الهيئة: جاك رادو (رئيساً)، فابيو يوديكا، والبروفيسور هاس. متاح على jurisprudence.tas-cas.org.

2. المادة 148 من القانون التأديبي للاتحاد الأفريقي: «إذا رفض فريق خوض مباراة أو مواصلة مباراة بدأت، يُعاقب بغرامة لا تقل عن 20,000 USD، ويخسر المباراة بالتخلف مبدئيّاً.»

3. TAS 2019/A/6483، § 158: تقنية VAR بوصفها ليست شرطاً جوهرياً لصحة المباراة وبروتوكول IFAB.

4. TAS 2019/A/6483، § 167: تعريف الانسحاب وتأكيد الخسارة بالتخلف في قضية ويداد.

5. مبدأ عدم مراجعة قرارات الميدان: TAS 2004/A/748؛ TAS 2008/A/1641؛ TAS 2015/A/3874 (المشار إليها في TAS 2019/A/6483، § 162).

6. TAS 2018/A/5943: عدم آلية الخسارة والسلطة التقديرية الاتحادية. تحليل متاح على football-legal.com.

7. استقرار النتائج وعدم تدخل محكمة التحكيم: entsportslawjournal.com؛ medias24.com (نهائي CAN 2025: تحليل قانوني، 31 يناير 2026).

8. مراجع وقائعية: Reuters، 19 يناير 2026؛ بيان الاتحاد الأفريقي (2026)؛ sportbible.com، 17 مارس 2026.